

# التنمية السياسية وإشكالية الهوية في الجزائر

## دراسة نقدية في المنظومة التعليمية والإعلامية

غالم عبد الوهاب<sup>(1)</sup>

### المقدمة

تعد التنمية السياسية من المفاهيم الجديدة التي أصبحت تفرض نفسها في مجالات البحث في العلوم الاجتماعية، حيث شهدت خلال السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا في العديد من الأقطار العربية، حتى أنها أصبحت تفرض على السلطات في هذه الدول تخصيص حقيبة وزارية على غرار ما حدث في الأردن. رغم هذه الأهمية من حيث الممارسة والتناول الأكاديمي لا زالت مغيبة في الجزائر رغم الاعتراف بها في الجانب الميداني وفي أدبيات السياسة بالنسبة للعديد من التشكيلات المكونة للطيف السياسي في الجزائر، فهي تأتي عند البعض مرادفة للتكوين السياسي ومرة أخرى تصب في معنى التنشئة السياسية. إن التنمية السياسية في الجزائر تطرح العديد من المشاكل خاصة عندما يتعلق الأمر بالهوية، حيث تحاول هذه الورقة البحثية تقديم قراءة نقدية في المفارقات الموجودة بين المنظومة التعليمية والإعلامية في معالجة إشكالية الهوية ونصيبتها من التنمية السياسية من خلال تحديد إشكالية قبل التعرّيج على تحديد مفهوم التنمية السياسية، أهدافها والوسائل المتاحة أمامها من خلال التركيز على المنظومتين التعليمية والإعلامية قبل الحديث عن العلاقة بين هذه المفاهيم والخروج بخاتمة.

### إشكالية المداخلة

تعتبر التنمية السياسية جزء مهم من التنمية الشاملة والمستدامة، حيث تساهم بقدر كبير في نقل المجتمع من حالة إلى حالة أخرى توصف بأنها أكثر تطورا وانفتاحا، كما تعتبر من أهم الاستراتيجيات التي بإمكانها الحفاظ على الهوية الجماعية للمجتمع، خاصة في ظل التحديات التي تفرضها العولمة والثقافات الوافدة عبر القنوات الفضائية، ذلك أن الحفاظ على الثقافات المحلية يعد من أهم الإشكالات التي تواجهها المجتمعات في الوقت الحالي.

في هذا الإطار تعتبر الجزائر من أبرز الدول التي تتميز بالتنوع الثقافي وسيادة الثقافات المحلية بالشكل الذي لا يمكن معه أن يترك رسم معالم الهوية الجماعية للصدفة، بل ينبغي التخطيط لها من خلال إدماج مجموعة من المكونات الأساسية ضمن آلية التنمية السياسية، حيث يبرز هنا إشكال تعامل كل من المنظومة التعليمية والإعلامية مع موضوع التنمية السياسية والهوية، ذلك أن الهوية تعتبر من أهم المركبات التي يبني عليها المنهاج

<sup>(1)</sup> أستاذ بقسم علوم الإعلام والاتصال. جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم.

التربوي الخاص بالعديد من المواد الدراسية على غرار التربية المدنية والتاريخ، كما أن المؤسسات الإعلامية تأخذ بعين الاعتبار هذه النقطة في تسطير سياساتها الإعلامية التي ترسم مسارها العام وطبيعة علاقتها بمصدر المعلومات من جهة والجمهور الذي تستهدفه من جهة أخرى.

إن دراسة العلاقة بين الهوية والتنمية السياسية كمتغيرات مهمة في تحديد مواقف الأجيال القادمة من مختلف قضايا المجتمع وبين المنظومة التعليمية والإعلامية كمرتكزات لتنشئة هذه الأجيال يعد أكثر من ضرورة بعد التطورات الحديثة الذي عرفتها تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومجتمع المعلومات، حيث أكد المشاركون في مؤتمر "الهوية الوطنية والإعلام" الذي انتظم بقسم علوم الاتصال والإعلام بجامعة زايد على أهمية اللغة والإعلام في ترسيخ الهوية الوطنية والتعريف بسماتها وخصوصياتها وثوابتها.

وكشفت دراسة علمية لفريق من طالبات الجامعة الإماراتية أن 62% من الطالبات ينظرن للإعلام على أنه يلعب دوراً بارزاً في تشكيل هويتنا الوطنية، كما أن 53% منهن يعتقدن أن القنوات التي تبث برامجها باللغة الإنجليزية هي الأكثر مشاهدة، مقابل 32% فقط ذكرن أنهن يملن إلى متابعة القنوات التي تبث باللغة العربية، بالإضافة إلى ذلك تدخل 60% من الطالبات إلى مواقع باللغة الإنجليزية.<sup>(2)</sup>

هذه النتائج التي تشير بصدق إلى أثر الثقافات الواردة عبر الوسائط الإعلامية المختلفة على الهوية الجماعية في أي دولة باعتبار تمكن التكنولوجيات الحديثة التي ميزت مجتمع المعلومات من القضاء على الحدود الجغرافية الفاصلة وتشكيل فضاء عام افتراضي ينبغي معه التصدي لما قد يقضي على مقومات الهوية العربية في عقر دارها تدفعنا إلى محاولة الإجابة عن إشكالية مفادها .

كيف تتعامل كل المنظومة التعليمية والإعلامية الهوية الجماعية في الجزائر؟ وما هو دور التنمية السياسية في ترسيخ مقومات المجتمع المستقبلي المرتكز أساساً على الإعلام الجديد والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال؟

## **1- تحديد مفهوم التنمية السياسية**

تعد التنمية السياسية حركة تغيير محسوبة ومخططة ومدروسة، تستهدف تحديث الحياة السياسية، حيث تعتبر عملية انتقال منظم من النظم السياسية التقليدية إلى النظم الأكثر حداثة، ومن النظم الاستبدادية إلى النظم الديمقراطية. ولأنها أيضاً عملية تطوير وانتقال ورفع في الكفاءات.<sup>(3)</sup>

من هذا التعريف يمكن القول أن ما حدث في الجزائر خلال العشرية الأخيرة وما صاحبه من مشاكل هو خطوة في إطار التنمية السياسية، غير أن حركة الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية عرف مجموعة من

(2) مؤتمر "الهوية الوطنية والإعلام" بجامعة الإمارات. تم الاطلاع عليه على موقع:

[www.study4uae.com/vb/study4uae39/article74842/](http://www.study4uae.com/vb/study4uae39/article74842/) بتاريخ 2009/04/02 على الساعة الواحدة زوالاً

(3) عامر رشيد مبيض: موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية، مصطلحات ومفاهيم، ط1، دار المعارف، دمشق، 2000،

المشاكل، فالانتقال لم يكن بصفة مخطط لها مسبقا، حيث جاء فتح المجال أمام التعددية السياسية والإعلامية كرد فعل عن المشاكل التي عرقتها الجزائر ذات أكتوبر من سنة 1988.

## 2- أهداف التنمية السياسية

الوصول إلى مناخ سياسي واجتماعي مناسب لمجتمع متزن ينتسب إليه الكل. تأمين استقرار النظام الاجتماعي بالشكل الذي يضمن استقرار النظام السياسي. تنمية الثقافة السياسية للمواطن لجعله عنصرا فاعلا في المجتمع (الانتماء والفعالية). الحفاظ على الثقافات المحلية المرتبطة أساسا بالهوية الجماعية خاصة مع المشاكل المصاحبة للثقافات الواردة تحت اسم العولمة والديمقراطية.

## 3- الوسائل المتاحة للتنمية السياسية

هنا سوف تقتصر على فئتين تبعا للدراسة التي تقتصر على نقد مساهمة كل من المنظومة التعليمية والإعلامية في التنمية السياسية والحفاظ على الهوية الوطنية.

## 3-1 المنظومة التعليمية

تعتبر المنظومة التعليمية\* من أهم الإستراتيجيات التي يمكن التركيز عليها في ترسيخ مقومات المجتمع وهويته الجماعية في أذهان الأجيال القادمة، حيث يمكن في هذا الإطار استثمار دور المعلم والأستاذ في إرساء معالم الهوية الوطنية لدى المتدربين من خلال العديد من النقاط التي تشكل لب التصور العام للمشاكل التي تعيق شعور رجال الغد بالمواطنة والوطنية بالشكل الذي يضمن دفاعهم المستميت عن الهوية والمبادئ العامة التي يسير عليها المجتمع.

في هذه النقطة ينبغي على القائمين على شؤون التربية الوطنية والتعليم العالي على المناهج التربوي والبرامج التعليمية والمساقات الدراسية ودورها في ترقية الثقافة السياسية من خلال استراتيجيات التنشئة والتدعيم (كتب التاريخ والتربية المدنية)، حيث يكون المفهوم الأول في الأطوار الأولى بينما يكون الجزء الثاني مسارا تكميليا في مدرجات التعليم العالي.

لعل هذا الكلام يجد مبرراته في نظرة الكيان الصهيوني للتربية المدنية على أنها موضوع سياسي ينبغي التعامل معه بالحزم المطلوب، حيث تعتبر هذه المادة من أهم النقاط التنافسية بين مختلف ألوان الطيف السياسي باعتبارها ترتبط بنظرة كل طرف إلى مستقبل الدولة والنظام السياسي من خلال التركيز على أعضاء المجتمع السياسي المستقبلي.

في هذا السياق يوضح كل من بدهتسور وبرليغر في تقرير نشر سنة 2004 أن التربية المدنية ترتبط أساسا بالتناقض الجوهري بين العديد من الأطراف، حيث يقولان في تقريرهما "حقيقة وجود مصالح بارزة لكل التيارات السياسية في

\* استخدمت مفهوم المنظومة التعليمية حتى يتسنى لي التعامل مع التربية في مستوياتها المختلفة بالإضافة إلى التعليم العالي، لذلك فضلت التعليمية على حساب التربية التي تختصر في التعليم الابتدائي والأساسي والثانوي

إسرائيل في كل ما يتعلّق ببلورة ماهية التربية للمواطنة في إسرائيل، أدّت إلى ربط الصراع المضموني المتعلّق بها بالصراع السياسي... حقيقة أنّ التربية للمواطنة (عملياً، عدم نجاعتها) تمسّ صلب النزاع السياسي داخل المجتمع الإسرائيلي، وكونها متأثرة بالقيم الأساسية المتعلقة ببلورة صورة إسرائيل وتؤثّر عليها، جعلتها أداة مركزية في النزاع المتواصل بين تيارين سياسيين، ينظران بشكل مختلف إلى الصورة المستقبلية للدولة".<sup>(4)</sup>

كما ينبغي التركيز على خلق ثقافة الحوار والنقاش لدى المتعلم، ذلك أن هذه الثقافة تعتبر غائبة تماماً في المنظومة التعليمية في الجزائر، الأمر الذي نتج عنه العديد من المشاكل على غرار انتشار العنف في السوط المدرسي وتوحله من العنف اللفظي المعنوي الرمزي إلى العنف الجسدي الذي وصل حد القتل العمد الذي ذهب ضحيته العديد من الأساتذة والمعلمين وحتى المتعلمين.

بالإضافة إلى ذلك، يعتبر غياب فضاء عمومي في مختلف المؤسسات التعليمية يقف حجرة عثرة في وجه تطور النقاش، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقضايا السياسية وإبداء الرأي، حيث يرى الدكتور محمد قيراط\*\* أن "مفهوم الفضاء العمومي يشير إلى المجال الذي يحتضن الممارسة السياسية من خلال الحوار والنقاش والنقد وتبادل الآراء والأفكار بهدف تشكيل الرأي العام وتنويره للتأثير على صانع القرار السليم الذي يخدم المصلحة العامة".<sup>(5)</sup> هنا ينبغي الإشارة إلى الإصلاحات التي عرفتها المنظومة التعليمية بشقيها، فقطاع التربية الوطنية طبقاً لتنفيذ مخطط إصلاح المنظومة التربوية الذي أقره مجلس الوزراء في أبريل 2002 والذي وافق عليه البرلمان بغرفتيه، شرع منذ عام 2003 في تطبيق هذا الإصلاح الذي يركز على ثلاثة محاور كبرى ألا وهي تحسين نوعية التأطير، إصلاح البيداغوجيا وإعادة تنظيم المنظومة التربوية.

من جهتها لم تتأخر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إدخال إصلاحات عميقة على التعليم العالي من خلال اعتماد نظام جديد يركز هو الآخر على نوعية التكوين بالدرجة الأولى وربط برامج التكوين بمستحققات السوق من جهة أخرى، حيث تم تبني هذا النظام في العديد من المؤسسات الجامعية في الجزائر وفي مختلف التخصصات.

هذه الإصلاحات وإن عرفت انتقادات كبيرة من طرف المثقفين والفعاليات الاجتماعية والنقابات والتشكيلات السياسية المختلفة إلا أنها تواصلت مركزة على مقارنة الكفاءة بدل الأهداف.

### **3-2 المنظومة الإعلامية**

في هذه النقطة سوف لن أتناول الإعلام السمعي البصري والسمعي باعتبار المؤسسات التي تشرف عليه في الجزائر هي هيئات عمومية لا يمكنها الخروج عن الاستراتيجيات التي ترسم في مستويات عليا من مستويات اتخاذ القرار،

(4) ميخال باراك : التربية المدنية في إسرائيل، مجلة عدالة الإلكترونية، العدد الثامن عشر، أيلول 2005.

\*\* عميد كلية الاتصال سابقا بجامعة الشارقة بالإمارات العربية المتحدة.

(5) محمد قيراط: الإعلام الجديد والفضاء العام العربي، الفرص والتحديات، جريدة الشروق اليومي: العدد 2573. ص 20..

حيث سنركز على الصحافة الخاصة باعتبار هامش الحرية الممنوح لها في تناول القضايا المطروحة على المستوى الوطني الداخلي والدولي.

جعلت الجزائر في منظومتها التشريعية الهوية الوطنية ومقومات المجتمع ومبادئه خطأ أحمر لا ينبغي تجاوزه، حيث تشير إلى ذلك العديد من المواد في آخر دستور للجزائر دون الحديث عن الدساتير القديمة، كما أن قانون الإعلام الصادر في أبريل 1990 لم يغفل هذه النقطة، ذلك أن المادة 26 منه تمنع النشريات الصادرة في الجزائر من الإساءة إلى الخلق الإسلامي، القيم الوطنية، حقوق الإنسان، كل ما يدعو إلى العنصرية والتعصب والحيانة، أكان ذلك رسماً أو صورة أو حكاية أو خبراً أو بلاغاً.<sup>(6)</sup>

في هذا الإطار ينبغي للعناوين الصحفية أن تعلم على تكريس التنوع الثقافي الموجود في الجزائر، حيث تطرح إشكالية إعطاء الجمهور ما يريد أو ما يحتاجه بصورة جلية في هذا المستوى من التفكير، فوسائل الإعلام حسب جيهان رشتي تتأثر إلى حد ما بما تعتقد أن الجمهور يريد وإلى حد ما بما تعتقد أن الجمهور يجب أن يحصل عليه.<sup>(7)</sup> ذلك أن بناء إستراتيجية إعلامية لمواجهة خطط الترسانة الإعلامية الخارجية للدفاع عن الهوية ومقومات المجتمع ومبادئه أصبح من الضروريات التي أغفلت على مستوى الأداء الإعلامي للفاعلين الإعلاميين، حيث طغى الهدف التجاري على الهدف الإستراتيجي.

كما أن ضمان الحق في الإعلام الذي يجب أن يأخذ على محمل الجد بالشكل الذي يمكن أفراد المجتمع من امتلاك معلومات تحوّلهم الدفاع عن هوياتهم وتجديدها، فغلق المجال الإعلامي أصبح غير ممكن على الأقل في شقه غير الرسمي، فالتكنولوجيات الحديثة في القرن الواحد والعشرون خلقت نوع من الإعلام الجديد، هذا الأخير "ساهم في إعادة تشكيل الأنماط التقليدية القديمة القائمة على احتكار النخب السياسية والثقافية لوسائل الإعلام وباقي وسائل التعبير في الفضاء العام... فالإعلام الجديد فتح المجال أمام أفراد المجتمع لممارسة مختلف أنواع الاتصالات عن طريق الإنترنت والبريد الإلكتروني والمواقع الإلكترونية والمدونات".<sup>(8)</sup>

اعتبار الهوية أساس الاتصال الإنساني<sup>(9)</sup> وعلى رأسه الاتصال الذي يتم عبر وسائل الاتصال الجماهيرية وهو ما يستوجب وجود نموذج ثقافي محدد.

#### **4- علاقة المنظومة الإعلامية والتعليمية بالتنمية السياسية في الجزائر**

تعتبر الجزائر نموذج للاختلاف الكبير الموجود بين ما يتلقاه المتعلم في المؤسسات التعليمية من ثقافة سياسية متعلقة بهوية المجتمع ومقوماته وبين ما يصل إليه من خلال وسائل الإعلام في فترات لاحقة من حياته، فالهوية وعناصرها

<sup>(6)</sup> قانون 04/90: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، 1990. ص 462..

<sup>(7)</sup> جيهان أحمد رشتي: الأسس العلمية لنظريات الإعلام، القاهرة: دار الفكر العربي، 1978: ص 433..

<sup>(8)</sup> محمد قيراط: المرجع السابق. ص 20..

<sup>(9)</sup> رضوان بوجمعة: التكنولوجيات الجديدة للاتصال وعولمة الثقافة، الهوية شرط في الاتصال، الملتقى الدولي حول حضارة المجتمع الإعلامي، مارس 2005، وهران، مداخلة غير منشورة..

المختلفة تشكل إشكالا في وسائل الإعلام، خصوصا إذا ما اعتبرنا أن الاتصال لا يمكنه أن يحدث خارج إطار دلالي محدد وتحول الاتصال في صبغته العالمية إلى حلم لا يمكن تحقيقه على أرض الواقع خاصة مع المقاومة التي تشكلها الهويات المحلية في وجهه. (10)

تشير الكتب المدرسية إلى عناصر الهوية الوطنية الأساسية تتمثل في الدين والعروبة والأمازيغية، بينما نجد في الأدبيات الإعلامية العديد من المفاهيم المتعلقة بالدين على غرار التطرف، الوسطية والاعتدال، السلفية (الجهادية، العلمية...)، الهجرة والتكفير وجماعات التبليغ والجماعات الإسلامية المسلحة وهي مفاهيم غائبة عن المنهاج التربوي، بل أن تدعيم تدريس اللغة الأمازيغية التي أصبحت لغة وطنية بدءا من 2002 بقي حبرا على ورق. بالنسبة للغة العربية تعتبرها المنظومة التعليمية من أهم المقومات، بينما في الإعلام تعتبر ركيزة نضال (تطبيق قانون تعميم اللغة العربية) وأساس النقد (المجلس الأعلى للغة العربية ودوره)، حيث أولى إعلان دمشق أهمية قصوى لمسألة اللغة ودورها في الحفاظ على الهوية باعتبار اللغة وعاء الفكر لارتباطها بالتاريخ والثقافة والهوية لمواكبة التطور العلمي والمعرفي ولتصبح أداة تحديث في وجه محاولات التغريب والتشويه التي تتعرض لها الثقافة العربية مشددا على الحرص باستعمال اللغة العربية الفصحى والميسرة والبعد عن استخدام اللهجات العربية الوطنية في مجالات التعليم والإعلام وان تعمل مؤسسات التنشئة الاجتماعية في مختلف الدول العربية على إبراز الهوية القومية العربية وان تكون لها الأولوية على الهويات الأخرى كافة.

أما عن علاقتها بالتنمية السياسية، فإن اللغة العربية أصبحت ثرية من حيث المفاهيم المتعلقة بالسياسة وممارساتها الميدانية، سواء أعلق الأمر باستغلالها في التعليم وهو أمر لم يكتمل بعد أو في الإعلام، إلا أنه ينبغي التركيز أيضا على التشويش المعرفي الذي يخلقه الاختلاف الحاصل بين المنظومة التعليمية والإعلامية في استخدام هذه المفاهيم على غرار الديمقراطية، السلطة، الفصل بين السلطات... الخ

كما أن التركيز في المنظومة التعليمية يكون على الحق النقابي والنظام النيابي في مستويات أدنى، هذه المستويات لا تعتبر مهمة في الإعلام إلا إذا تعلق الأمر بالإعلام الجوّاري، فالإعلام يركز على مستويات أعلى في النظام النيابي (البرلمان)، حيث يمكن القول في هذه النقطة أن هذه المجالس النيابية البلدية والولائية لا تمثل في الإعلام إلا نسبة 12,5 بالمائة (ثلاث صفحات على أقصى تقدير تخصص للإعلام الجوّاري وغالبا ما تفق في صف مشاكل المواطن ومعوقات التنمية وتنتقد المجالس المنتخبة على غرار الإشارة إلى المتابعات القضائية لرؤساء البلديات بتهم تبديد المال العام وسوء التسيير وهو قضايا تختلف في الجوهر مع ما يلحق للتلميذ في كتب التربية المدنية).

بالنسبة للتاريخ والمصير المشترك باعتباره من أسس الهوية فهو يكون من خلال التركيز على رواية واحدة للأحداث بهدف توعية المتعلمين بتاريخ الجزائر، بينما تعتبر الخلافات الموجودة بين الروايات المختلفة مواضيع خصبة وأساس حتى ما يسمى بالسبق الصحفي، فنقاط الخلاف هذه تحتل الصفحات الأولى لمختلف العناوين (قضية عبان

(10) -Lucien szez :dictionnaire critique de la communication.puf ;paris 1993.p84.

رمضان، لخصر بورقعة، الاغتيالات السياسية إبان الثورة، القاعدة الشرقية...) وهي مواضيع مغيبة في المنظومة التعليمية.

المفارقة الموجودة هنا هي غياب نظام تقييمي داعم للمواد التعليمية المشككة للهوية الوطنية، وهو أمر يظهر من خلال النقاط التي يحصل عليها التلاميذ والطلبة في مقاييس اللغة العربية والتاريخ بالشكل الذي جعلها برامج غير مرغوبة لديهم.

هذه النقطة تدفع المتلقي لهذه المعلومات إلى إعادة تعريف تصوراته، هذه الخطوة تحدث عندما يحس المتلقي أن ما يتلقاه من معلومات يختلف عن ما تلقاه خلال فترات سابقة، أو حين يكون بعض جوانب رأيه الذي شكله عن الواقع غير مكتملة. (11)

إن المشاكل التي تربط بالهوية خلقت في الوقت الراهن العديد من المشاكل التي تتطلب تنمية سياسية تركز أساسا على تدعيم التوجهات المرتبط باختيارات المجتمع، ولعل من أبرز مظاهر الخلل الموجود في التنمية السياسية للتلاميذ والطلبة هو طرح مشكلة الوطنية، العنف في الوسط المدرسي، عدم احترام رموز السيادة كالعلم الوطني... إلخ كما أن المواضيع التي حملتها كتب التربية المدنية في الأطوار الأولى للتعليم تصب في تنمية الثقافة السياسية للتلميذ، كما أن تسييس المنظومة التربوية أصبح توجهها بالنسبة للوزارة الوصية ونقطة انتقاد بالنسبة للإعلاميين (منشور وزاري جديد صادر عن الوزير تحت رقم 46 / و. ت. و / أ. خ، و / مؤرخ في 28 / 01 / 2009 دعت مدراء التربية ومدراء ومفتشو المؤسسات التعليمية ومستخدمي قطاع التربية إلى تنظيم محاضرات وندوات حول موضوع الانتخابات تكون متبوعة بنقاش من كل مؤسسة تعليمية بإشراك أولياء التلاميذ وتنظيم جلسات عمل لتحضير الأنشطة الموجهة للتلاميذ في إطار القيام بالحملة التحسيسية حول الواجب الانتخابي).

وهو منشور انتقدته مختلف العناوين الصحفية الخاصة، ذلك أن تسييس التعليم في الجزائر هي فكرة غير مرحب بها في أوساط النخبة الجزائرية، غير أن الأمر هنا لا ينسحب على نشر الثقافة السياسية، ذلك أن الأمر يتعلق بإبعاد الأداء السياسي والممارسة السياسية قدر الإمكان عن الفضاء التعليمي لأن ذلك يجرها إلى الوقوع في شرك المنافسة السياسية غير المخطط لها مما يؤثر سلبا على المتعلمين من جهة ومستوى التعليم من جهة أخرى.

## الخاتمة

إن علاقة المنظومة الإعلامية بالتعليمية لا بد أن يركز على سياسة أساسها التناسب بين المعلومات التي يتلقاها الفرد في المؤسسات التعليمية وبين المفاهيم المسوقة إعلاميا، خصوصا إذا اعتبرنا أن مصدر الاختلافات الكبيرة في المفاهيم والأطروحات هم القائمون على السياسة العامة للجزائر (صدور المذكرات وتناولها الإعلامي...)، هذا الأمر يدفع إلى اقتناع المتلقي بضرورة البحث عن المعلومات الصحيحة حتى وإن كانت من

(11) جيهان أحمد رشتي : المرجع السابق: ص 605.

مصادر غير موثوقة من أجل إعادة بناء تصوراتها وهو ما يؤثر سلبا على الهوية الجماعية (طغيان الهوية الفردية على حساب ثقافة المجتمع).

من جهة أخرى لا بد من التركيز في المنظومة التعليمية على إرساء ثقافة سياسية صحيحة تتكامل مع مختلف مستويات التكوين المختلفة، خاصة وأن المقاربة الحديثة تسمح بذلك، حيث يجمع الكثير من المختصين في التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وحتى النقاد على التفاؤل خيرا بمستقبل الأنظمة العربية الديمقراطية الحديثة إذا عرفت كيف تستفيد منها في ردم الهوة الموجودة بين القاعدة الشعبية والسلطة الحاكمة.

الحرص على مناسبة التكوين للتغير الذي يحصل في الواقع الاجتماعي للفرد، فالتكوين ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار خاصية الزمكانية بعين الاعتبار، ذلك أن تجاهل هذه النقطة يحول المادة التعليمية إلى مادة جافة لا تصلح للنقاش والتداول، الأمر الذي يتعارض أصلا مع هدف خلق فضاء عام يساعد على تنمية أفراد المجتمع سياسيا في دور تكميلي لدور المنظومة التعليمية، هذا الأمر لا يمكن الحديث عنه باعتبار الفارق الموجود بين البرامج التعليمية والسياق السوسيوثقافي الذي تمر به الجزائر من جهة وغياب إرادة ووعي ونضوج بثقافة الحوار الذي بإمكانه ترشيد القرارات المتخذة في مستويات عليا من السلطة .

تناول مفاهيم التمثيل البرلماني، السياسة العامة، النظام السياسي، السلطة، التعددية الإعلامية، حرية التفكير، المواطنة والوطنية، التعددية الحزبية...وهي مفاهيم مغيبة في المناهج التربوية الحديثة، إلا أن السنوات الأخيرة بدأت تعرف نوعا من الوعي الخاص بهذه النقطة، حيث جاء في إعلان دمشق لترسيخ ودعم مقومات الهوية العربية لدى الطفل التأكيد على دور مؤسسات التنشئة والتربية من الأسرة والمدرسة والإعلام باعتبارها مسؤولة عن تطوير هوية الطفل العربي وتعزيز انتمائه مع التأكيد على انفتاح الهوية العربية للطفل لاستيعاب منظومة القيم الحديثة المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان إضافة إلى القيم التي أكدت عليها الاتفاقات الدولية من حق المشاركة والتسامح والتواصل معه والقبول به.. (12)

الإشارة إلى الاختلاف الموجود في رواية التاريخ حتى يصبح دور الإعلام في المستقبل داعما للمعلومات التي تلقاها المتعلم وليس أساسا لإعادة بناء تصورات جديدة، حيث يعد الاختلاف الموجود بين رواية التاريخ في الكتب الصادرة عن ديوان المطبوعات المدرسية والجامعية والخاصة بالتاريخ نقطة أساسا للشك في المعلومات التي تلقاها المتعلم في أطوار التكوين المختلفة بالشكل الذي يدفعه إلى البحث عن المعلومة الصحيحة.

في هذا الإطار يمكن أن يصبح أداة طيعة في أيدي المتربصين بالهوية الوطنية، بل يصبح قابلا بصفة كبيرة ومستعدا للاقتناع بكل ما يشكل بديلا للمعلومات التي صنفها في خانة المعلومات الخاطئة، مما يضعه تحت طائلة التظليل الإعلامي الذي تمارسه جهات خارجية في ظل مجتمع المعلومات عن قصد أو منابر إعلامية وطنية عن غير وعي.

(12) إعلان دمشق لترسيخ ودعم مقومات الهوية العربية لدى الطفل نقلا عن :

